مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة

سمو رئيس الوزراء مصافحا النواب لدى حضوره الجلسة

رفض استبدال قرار إنشاء الشركات المساهمة والتمييز ضد المرأة في حقوق الرعاية ودعا إلى تفعيل قرار توزيع القسائم

مجلس الأمة: لا إلغاء للرقابة المسبقة للمشاريع

كتب مصطفى كامل

في جلسة الرفض النيابي للمقترحات الحكومية، ناقشت السلطتان أمس، في جلسة خاصة القضية الإسكانية والحلول المقترحة للخروج من الأزمة، ولم تخرج الجلسة بجديد في طريق الحل، فيما قدمت مجموعة توصيات أبرزها رفض إلغاء الرقابة المسبقة ورفض استبدال الشركات المساهمة بهيئة عامة تتولى بناء والإشراف على المدن.

وأوصى مجلس الامة أمس، بضرورة التزام وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية سالم الاذينة بالتقيد بالجدول الزمني لاعداد وتوزيع الوحدات السكنية التي عرضها في جلسة اليوم (أمس) وتفعيل قرار توزيع القسائم السكنية على الخرائط بمجرد الانتهاء منها.

ودعا المجلس الى الالتزام بالقوانين الحالية بانشاء شركات مساهمة لتنفيذ المدن الاسكانية وقيام وزارة الكهرباء والماء بتنفيذ مشاريع الكهرباء وفقا لقانون 39 لسنة 2010 وتحرير وزارتي الدفاع والنفط اراضي لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

واوصى المجلس بتعاون الوزارات ذات الصلة بازالة العوائق من الاراضي المخصصة للاسكان مع التقيد بقوانين الرعاية السكنية في ذلك وضرورة دراسة المقترحات ذات الصلة بشان استخدام الطاقة المتجددة والشمسية لتوليد الطاقة التي تحتاجها للمشاريع اضافة الى تقليص الدورة المستندية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.

ووافق المجلس على توصية تنص على الالتزام بالعمل بالقوانين القائمة بشان الرعاية السكنية وتفعيلها من قبل وزارة الاسكان اضافة الى الالتزام بالرقابة المسبقة وتكاتف الاجهزة الحكومية المختلفة ذات الصلة بالقضية الاسكانية بشان معالجة القضية الاسكانية اضافة الى عدم التمييز ضد المراة في حقها بالرعاية السكنية.

ودعا الى تحرير الاراضي وتوفيرها لاصحاب الطلبات الاسكانية واعادة دراسة توزيع مشروع خيطان الجنوبي ومراعاة الجوانب المتعلقة بالمرور والبنية التحتية فيها، وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

افتتح الرئيس مرزوق الغانم الجلسة «الخاصة» لمناقشة والاستماع للمنظور الحكومي لمعالجة القضية الإسكانية في تمام الساعة 9:30 بعد ان اكتمل النصاب في تمام الساعة التاسعة . ثم تلا الامين العام علام الكندري اسماء السادة الاعضاء الحضور والمعتذرين.

ثم تلا الامين العام طلب عقد الجلسة الخاصة حول القضية الاسكانية بعد ان وافق المجلس على تخصيص 5 دقائق كوقت للمتحدثين من النواب حول هذه القضية.

الرئيس مرزوق الغانم: قبل البدء بالجلسة هل لدى اعضاء الحكومة أي بيان؟

وزير الدولة لشؤون الإسكان سالم الأذينة: نعم لدينا بيان ونطلب الاذن من المجلس بدخول الفريق الحكومي لتقديم العرض «وافق المجلس».

هذا، وقدم وزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون البلدية سالم الاذينة ثلاثة تشريعات مقترحة لدفع عجلة المشاريع الاسكانية وتحقيق الاهداف المبتغاة لتوفير الرعاية السكنية لمستحقيها في وقت مناسب ولتسريع اجراءات الطرح والترسية والتعاقد.

وقال الاذينة في كلمته خلال الجلسة ان التشريع الاول المقترح هو تعديل بعض احكام القانون رقم «1993/47» في شان الرعاية السكنية وذلك بتمديد مدة الاعفاء الممنوحة للمؤسسة من احكام القانون «2005/7» من احكام قانون المناقصات العامة ومن الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة.

واضاف ان مقترح تشريع الثاني هو مشروع قانون انشاء هيئة المدن حيث تم اعداد هذا المشروع الذي يعكس رؤية المؤسسة المستقبلية تجاه توفير الرعاية السكنية للمواطنين حيث ستكون هذه الهيئة رافدا اخر يعمل بالتوازي مع المؤسسة ويتناسب مع حجم المشروعات الضخمة المزمع انشاؤها وهي مدينة الخيران ومدينة شمال المطلاع ومدينة الصبية.

وافاد بان التشريع الثالث هو تعديل احكام القانون رقم «2010/39» على النحو الذي يتيح لوزارة الكهرباء والماء الاختيار بين تنفيذ مشروعات محطات توليد الطاقة الكهربابية التي تفوق قدرتها 500 ميغا واط عن طريقها مباشرة او عن طريق الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات.

وقال الوزير الاذينة ان القضية الاسكانية في مقدمة اولوياتنا في برنامج عمل الحكومة مبينا ان عدد الطلبات الاسكانية حتى اليوم بلغ 106.747 «مئة وستة الاف و سبعمئة وسبعة واربعين» الف طلب في ما تتضمن خطة الدولة لحل الازمة الاسكانية 168 الف وحدة سكنية.

واعتبر ان من الحلول المقترحة لحل المشكلة الاسكانية القضاء على الدورة المستندية الطويلة وادخال بنك التسليف في اعمار الاراضي للبناء عن طريق شركات يؤسسسها لهذا الغرض وتجزئة مناقصات المشاريع واسنادها الى اكبر اعدد من الشركات لضمان روح المنافسة وسرعة الانجاز.

فيصل الدويسان متحدثا

عادل الخرافي يطالب بحلول حقيقية

تتعهد الحكومة بتقليص الدورة المستندية المتعلقة بالمشاريع على ألا تتجاوز شهرا

على الحكومة التكاتف لمعالجة القضية والتعهد بتقليص الدورة المستندية

دراسة مقترحات استخدام الطاقة المتجددة والشمسية لتوليد الطاقة التي تحتاجها المشاريع

تعاون الوزارات لإزالة العوائق من الأراضي المخصصة للإسكان مع التقيد بقوانين الرعاية

وزارتا الدفاع والنفط مطالبتان بتحرير الأراضي و«الكهرباء» لتنفيذ مشاريعها وفق قانون 2010

إعادة دراسة توزيع مشروع خيطان الجنوبي ومراعاة الجوانب المتعلقة بالمرور والبنية التحتية

الكندري: الهيئات لا تختلف عن الشركات المساهمة وكمواطن فقدت ثقتي في الجهاز الحكومي

التميمي: كثير من الشباب عزف عن الزواج بسبب غلاء الإيجارات ونحن أمام معضلة اجتماعية

الشيخ سلمان الحمود ودشتي والعوضي خلال الجلسة

اللجنة الإسكانية تعرض ما توصلت إليه

وقال انه في عام 2014 ستوزع المؤسسة العامة للرعاية السكنة 13.812 الف وحدة سكنية «ثلاثة عشر الفا و ثمانية واثنتا عشرة وحدة سكنية» وفي عام 2015 ستوزع 12 الف وحدة سكنية وفي عام 2016 ستوزع تسعة الاف وحدة سكنية.

وافاد بان الوزارة ترغب بتعديل الاجراءات الكفيلة بحل مشكلة تاخير المشاريع منها الغاء القانون «2010/50» الذي يلزم مؤسسة العامة للرعاية السكنية بتاسيس شركة مساهمة لبناء كل مدينة وهو ما يؤخر تنفيذ المشاريع.

وتطرق الى تطور المشكلة الاسكانية في الكويت التي بدات بحسب الوزير عام 1985 عندما بدات طلبات الرعاية تزيد بمعدل اعلى مما توفره الجهات القائمة على توفير الرعاية انذاك وهي وزارة الاشغال العامة ووزارة المالية والهيئة العامة للاسكان مما ادى الى تراكم طلبات الرعاية السكنية وطول فترة انتظار الحصول عليها.

وقال ان السبب الرئيسي لظهور هذه المشكلة كان قلة الاراضي التي تفرج عنها شركة نفط الكويت لتاخرها في تنفيذ مشروع المسح الزلزالي للاراضي المخصصة للرعاية السكنية مبينا انه في عام 1993 تم الاتفاق بين الحكومة ومجلس الامة على حل المشكلة بتوحيد الجهات القائمة على توفير الرعاية السكنة في جهة واحدة.

وافاد بان القانون الحالي رقم «1993/47» بانشاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتحل المؤسسة محل الهيئة العامة للاسكان ووزارتي الاشغال العامة والمالية في توفير الرعاية السكنية لمستحقيها في ثلاث صور هي البيوت والقسائم والشقق.

وذكر ان القانون الزم المؤسسة بتوفير الرعاية السكنية لمستحقيها خلال خمس سنوات من تاريخ فتح الطلب حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها كما نص القانون على اعفائها من الخضوع للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة واحكام قانون المناقصات العامة.

وقال الوزير الاذينة انه مع قلة الاراضي المسلمة للمؤسسة استمر معدل طلبات الرعاية في الارتفاع بمعدل اعلى مما تقوم المؤسسة بتوفيره مما زاد المشكلة سواء باطالة فترة الانتظار مشيرا الى انه في عام 1995 بدا العمل على حل المشكلة بالقضاء على اسبابها وكان ذلك بصدور القانون «1995/27».

واوضح ان القانون «1995/27» افرج عن جميع الاراضي المخصصة للرعاية السكنية في المخطط الهيكلي للدولة والزم بلدية الكويت بتسليمها للمؤسسة وفق برنامج زمني سريع يبدا بتسليم مساحة تكفي لاقامة 30 الف وحدة كدفعة اولى خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بالقانون ثم دفعات ربع سنوية تكفي كل منها لاقامة عشرة الاف وحدة.

وذكر ان البلدية قامت حينها بتسليم المؤسسة مدينة الخيران بسعة 35 الف وحدة ومدينة الصبية بسعة 52 الف وحدة ومدينة المطلاع بسعة 52 الف وحدة سكنية فضلا عن مساحات اخرى بسعات اقل في عدة مناطق.

واشار الى انه ازاء الازمة المالية التي عانت منها الدولة في النصف الثاني من التسعينات نتيجة لانخفاض اسعار النفط وتصاعد المطالبة بخصخصة الخدمات الحكومية بدا التوجه نحو اشراك القطاع الخاص في بناء المدن الاسكانية للاستفادة مما لديه من قدرات تمويلية وادارية وتكنولوجية قادرة على تنفيذ هذه المدن بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة ويخفف من ضغط الانفاق على الميزانية العامة للدولة.

وقال انه بالتعاون بين مجلس الامة والحكومة صدر القانون رقم «2010/50» بشان المدن السكنية الذي الزم المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتاسيس شركة مساهمة لبناء كل مدينة يوزع راس مالها بين المواطنين بنسبة 50 في المئة والدولة 10 في المئة والشركات المدرجة في البورصة بنسبة 40 في المئة تطرح عليها في مزايدة عامة.

واضاف ان الشركة تقوم بتحمل كامل تكاليف انشاء المدينة شاملة تكاليف مشروعات الرعاية السكنية ومشروعات البنية الاساسية والمرافق والخدمات العامة وذلك نظير استغلال مناطق السكن الاستثماري والتجاري والترفيهي والصناعي والحرفي في مدة 25 سنة تعود بعدها المنشاة الى الدولة وفق القانون «2008/7».

وذكر انه بحسب القانون المذكور امسى هناك نوعان من مشروعات الرعاية السكنية الاول هو الضواحي السكنية والثاني هو المدن السكنية حيث تقوم المؤسسة بتنفيذ النوع الاول في حين يتم تنفيذ المدن السكينة عن طريق شركات مساهمة.

واوضح انه تنفذا لاحكام القانون المشار اليه قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بعمل المخطط الهيكلي لمدينة الخيران واجراء دراسة الجدوى الاقتصادية اللازمة لتاسيس شركة المشروع الا ان نتيجة الدراسة جاءت مخيبة للامال حيث انتهت الى عدم الجدوى الاقتصادية من تاسيس الشركة لارتفاع كلفة انشاء المدينة التي تتراوح بين 3.5 و اربعة مليارات دينار.

وقال انه بذلك كشف التطبق العملي للقانون عن استحالة تاسيس الشركات المساهمة المعنية بانشاء المدن السكنية ما ادى الى تعطيل انشاء تلك المدن مشيرا الى انه في 27 نوفمبر وفي ظل حل مجلس الامة سعت الحكومة من خلال المادة «71» من الدستور الى تذليل عقبة تاسيس شركات انشاء المدن السكنية بان اصدرت المرسوم بقانون رقم «2012/27» بتعديل القانون رقم «2010/50».

وبين انه بحسب القانون «27» تتحمل الدولة جزءا من او كل تكاليف انشاء مشروعات البنية الاساسية من مبان عامة ومحطات توليد الطاقة وابراج المياه ومحطات تنقية مياه الصرف الصحي وزيادة مدة استغلال الشركة للمشروع الى 40 سنة وبناء على هذا التعديل شرعت المؤسسة في اتخاذ اجراءات طرح اسهم الشركات على القطاع الخاص تمهيدا لتاسيس شركة مدينة الخيران ومازال العمل جاريا.

وفيما يخص الوضع القائم حاليا قال الوزير الاذينة ان هنالك نوعان لمشاريع الرعاية السكنية لكل منهما اسلوب خاص للتنفيذ في